

تقرير

تعثر عمل الكفور:
إهمال المعهد وتواطؤ الاتحاد

أمال خليل

ما سر وقوف اتحاد بلديات الشقيف مكتوف الأيدي إزاء إهمال الشركة المشغلة لمعمل الكفور لمعالجة النفايات لتحسين أداؤها إلى أن أقفل المعمل نهائياً؟ وهل تصدق الشائعات عن محرقة يروج لها أحد الناقدون كحل أخير للتخلص من النفايات؟

تساؤل يتردد في منطقة النبطية التي بدأت أكوام النفايات ترتفع في شوارعها وتزدحم في خراجها وأوديتها، فيما الإتحاد الذي عليه أن يشرف على المعمل ويراقب أداء المشغل، بموجب الإتفاقيه الموقعة بين وزارة البيئة صاحبة الوصاية والإتحاد الأوروبي الممول، لا يؤدي واجباته المنصوص عليها في دفتر الشروط.

التعثر صفة ملازمة للمعمل منذ إنجازه تشييده وتجهيزه. حينها، فازت بالمنافسة شركة "معمار" المحسوبة على مقربين من حزب الله، ما دفع برئيس الإتحاد محمد جابر المحسوب على حركة أمل إلى إلغائها، قبل أن تعاد بعد عام ونصف عام وترسو بالتوافق على شركة "دنش - لافاجيت". الأخيرة، المحسوبة على مقربين من "أمل"، كانت تجربتها الأولى في معمل الكفور في معالجة النفايات. فازت بسعر 23 دولاراً للطن بتكلفة إجمالية تبلغ مليونين و280 ألف دولار سنوياً، لمعالجة 250 طناً تشمل نفايات بلديات الإتحاد الـ 29 وبلديات إقليم التفاح وجزيرين. ولزم جمع النفايات ونقلها إلى المعمل إلى

ونقلها إلى المعمل إلى "شركة حسن بصل". تأخرت الشركة لأشهر قبل البدء بالتشغيل لأسباب عدة منها نقص العمال وصيانة الآليات. طوال الأشهر الماضية، كان التشغيل متعثراً ومحدوداً ضمن الدوام الرسمي، إذ يقفل العمال أبواب المعمل عند الثانية بعد الظهر. على ضوء التعثر، تكشف لاحقاً أن "شركة بصل" تنقل كميات من النفايات بشاحنات شركة أخرى لأن آلياتها غير مجهزة، وتردم أطناناً في مكب الكفور العشوائي المجاور للمعمل بالتنسيق مع الشركة المشغلة.

أكوام النفايات غير المفرزة في المكب وتراكم كميات مماثلة داخل حرم المعمل والسبخ المنتشر بشكل عشوائي، استدعت احتجاج بلدية الكفور التي هدت بإقفال المعمل والمكب بعد تصاعد الروائح الكريهة ونزوح عدد من السكان. تصاعد الشكاوى، استدعى تدخل الوزارة التي أوفدت فريقاً للكشف وجد "كميات هائلة من النفايات متراكمة حول المعمل وعلى الطريق المؤدية إليه، وأن المنشآت بحاجة إلى صيانة ونظافة شاملة، والدرج المؤدي إلى منطقة خطوط الفرز شبه مكسور بسبب اصطدام الجرافة فيه بصورة متكررة، والشاحنات التي تجمع وتنقل النفايات إلى المعمل لا تجري تغطيتها، فضلاً عن قلة عدد العمال. فيما الاختصاصي البيئي ومهندس الصيانة وممثل الاتحاد الذي يفترض أن يشرف على اعمال الميزان لا يلتزمون الحضور خلافاً لما ورد في دفتر الشروط للتأكد من حضور الموظفين في المعمل". الكشف أظهر أن عملية التسيب تحتاج إلى تحسين وغربة وإرسال عينات للفحص. ولاحظوا أن بعض أكياس النفايات تصل إلى آخر خطوط الفرز وتكون ما زالت مغلقة، ما يشير إلى أن النفايات لا تفرز جميعها. تلك الملاحظات جمعها الوزير نبيل دو فريج في كتاب وجهه إلى الإتحاد بضرورة تنفيذ التوصيات، إلا أن الشركة والإتحاد أعلنوا بعد أقل من شهر توقف العمل في المعمل وعدم قدرة المكب على استيعاب المزيد من النفايات.

وقف أطباء تسببوا بموت سوزان منصور
أول «دعسة» من «الصحّة»

تقرير

منصور.

هذا «أقصى» ما تمنته العائلة من الدولة التي يموت مواطنوها «بالخطأ» في مستشفياتها أو بسبب الفساد عند أبوابها. فما فعله أبو فاعور «خطوة جيدة جداً، ولو أننا نعتبر أن الشكوى التي تقدمنا بها هي التي عجلت القرار». هذا القرار الذي يمكن أن يفتح الباب أمام قرارات أخرى تعنى بموت مجاني يحدث في كل حين في المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية... وحتى الصيدليات التي باتت شريكاً في معالجة المرضى وبدلاً من الأطباء، في كثير من الأحيان. مع ذلك، لا يزال إلى الآن هذا القرار إدارياً يستوجب «رداً من نقابة الأطباء»، بحسب حسن بزي محامي عائلة الضحية. ويوضح بزي الذي تقدّم بشكوى أمام محكمة الاستئناف في النبطية أن «دور نقابة الأطباء الذي باتت نسخة من الملف بحوزتها هو إعطاء الإذن بملاحقة الطبيين جواد نجم ومحمد اسماعيل». أما «الثالث، وهو نجم نجم، فقد أثبتت تحقيقاتنا أنه ليس مسجلاً في النقابة وهو بالتالي منتحل صفة لذا يمكن ملاحقته». وهو ما لم نستطع التثبت منه من جانب نقيب الأطباء في بيروت، الدكتور ريمون الصايغ، الذي لا يزال ينتظر استكمال التحقيقات في الملف. وهنا، تشير مصادر النقابة إلى أنه «حتى هذه اللحظات لم نتبلغ أي شيء من لجنة التحقيق المشتركة المكلفة بدراسة ملف

المریضة سوزان منصور». إذاً، ينتظر إذن الملاحقة انتهاء التحقيقات داخل «الجنة النقابية». وفي انتظار ذلك، من المفترض أن «تضم شكوى الوزير أبو فاعور إلى ملف الشكوى التي كنا قد تقدمنا بها إلى محكمة الاستئناف، والأکید أن هؤلاء سيتم استدعائهم إلى التحقيق، ولكن لا يمكن توقيفهم قبل الإذن كونهم أطباء»، يقول بزي. يعول المحامي على النقابة التي «ستختصر الكثير من الجهد والوقت في حال أعطت الإذن». أما، في حال لم تعطه، فلا يجد سبيلاً آخر «سوى التحضير لطلب استئناف لدى محكمة الاستئناف في بيروت»، أملاً «ألا نصل إلى هنا بعدما دعسنا الدعسة الأولى في المعركة».

منصور. هذا «أقصى» ما تمنته العائلة من الدولة التي يموت مواطنوها «بالخطأ» في مستشفياتها أو بسبب الفساد عند أبوابها. فما فعله أبو فاعور «خطوة جيدة جداً، ولو أننا نعتبر أن الشكوى التي تقدمنا بها هي التي عجلت القرار». هذا القرار الذي يمكن أن يفتح الباب أمام قرارات أخرى تعنى بموت مجاني يحدث في كل حين في المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية... وحتى الصيدليات التي باتت شريكاً في معالجة المرضى وبدلاً من الأطباء، في كثير من الأحيان. مع ذلك، لا يزال إلى الآن هذا القرار إدارياً يستوجب «رداً من نقابة الأطباء»، بحسب حسن بزي محامي عائلة الضحية. ويوضح بزي الذي تقدّم بشكوى أمام محكمة الاستئناف في النبطية أن «دور نقابة الأطباء الذي باتت نسخة من الملف بحوزتها هو إعطاء الإذن بملاحقة الطبيين جواد نجم ومحمد اسماعيل». أما «الثالث، وهو نجم نجم، فقد أثبتت تحقيقاتنا أنه ليس مسجلاً في النقابة وهو بالتالي منتحل صفة لذا يمكن ملاحقته». وهو ما لم نستطع التثبت منه من جانب نقيب الأطباء في بيروت، الدكتور ريمون الصايغ، الذي لا يزال ينتظر استكمال التحقيقات في الملف. وهنا، تشير مصادر النقابة إلى أنه «حتى هذه اللحظات لم نتبلغ أي شيء من لجنة التحقيق المشتركة المكلفة بدراسة ملف

المریضة منصور»، محيلاً إياهم على «النيابة العامة الاستئنافية ونقابة الأطباء»، ومودعاً «نسخة» عن كامل الملف المتعلق بالمریضة لاتخاذ الإجراءات المناسبة بحقهم». وألحق هذا القرار بأخر يقضي بـ«توقيف مدير المستشفى مصطفى جرادي مؤقتاً عن العمل لحين انتهاء التحقيق الإداري في وزارة الصحة».

في المبدأ، كانت مجرد قراءة القرار «الإداري» تعزية لعائلة الضحية. فهي لم تكن «تريد لا تعويضاً مادياً ولا دية». كل ما في الأمر «أننا نريد فعلياً إيقاف مسلسل القتل المستمر، والذي كان آخره وفاة الطفلة تيارنو بسبب الفساد الطبي». وعلى هذا الأساس، لا فارق بين «إنسان عادي وطبيب، اللي لازم ينحبس لازم ينحبس ليكون عبرة لغيره»، يتابع وسام

مطلع الأسبوع الجاري، مرّ أربعون يوماً على وفاة سوزان منصور التي قضت أثناء إجرائها عملية تجميلية في بطنها في مستشفى صور الحكومي. في ذلك اليوم، لم تجد عائلة «المقتولة» بخطأ طبي وسيلة لتهدئة «القلب»، على ما يقول شقيقها وسام منصور، سوى التقدم بشكوى لدى النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب، مدعية فيها على «منتحل صفة الطبيب نجم نجم الذي أجرى العملية التجميلية وابن عمه جواد نجم وطبيب التخدير محمد اسماعيل بتهمة التسبب

بوفاة شقيقتي». يعول الرجل على القضاء لأخذ «حق أختي خصوصاً من منتحل الصفة، الذي لا يزال هارباً إلى مصر»، بحسب «خبريات» أهالي القرية. «بُرِدَت» الشكوى قلب الوالدة، على عكس ما فعله «الخط الساخن» في وزارة الصحة العامة الذي تأخر في الرد على «خطأ طبي كان واضحاً منذ اللحظة الأولى»، بحسب الشقيق المفجوع، مستنداً في ذلك إلى «المعطيات التي رُؤدنا بها

أحسن. أصدر وزير الصحة العامة، وألك أبو فاعور، قراراً يقضي بتوقيف «الأطباء نجم نجم وجواد نجم ومحمد اسماعيل لارتكابهم ممارسات طبية خاطئة أدت إلى وفاة سوزان منصور في مستشفى صور الحكومي». يأتي هذا القرار بعد انتظار أكثر من شهر. تقدّمت خلالها العائلة بشكوى أمام القضاء بعدما «بئسوا». مع ذلك، كان صدوره، ولوم متأخراً «أول دعسة»

للعائلة تخطوها في معركتها ضد الفساد الطبي

رجانا حمية

مطلع الأسبوع الجاري، مرّ أربعون يوماً على وفاة سوزان منصور التي قضت أثناء إجرائها عملية تجميلية في بطنها في مستشفى صور الحكومي. في ذلك اليوم، لم تجد عائلة «المقتولة» بخطأ طبي وسيلة لتهدئة «القلب»، على ما يقول شقيقها وسام منصور، سوى التقدم بشكوى لدى النيابة العامة الاستئنافية في الجنوب، مدعية فيها على «منتحل صفة الطبيب نجم نجم الذي أجرى العملية التجميلية وابن عمه جواد نجم وطبيب التخدير محمد اسماعيل بتهمة التسبب بوفاة شقيقتي». يعول الرجل على القضاء لأخذ «حق أختي خصوصاً من منتحل الصفة، الذي لا يزال هارباً إلى مصر»، بحسب «خبريات» أهالي القرية. «بُرِدَت» الشكوى قلب الوالدة، على عكس ما فعله «الخط الساخن» في وزارة الصحة العامة الذي تأخر في الرد على «خطأ طبي كان واضحاً منذ اللحظة الأولى»، بحسب الشقيق المفجوع، مستنداً في ذلك إلى «المعطيات التي رُؤدنا بها



أنهم غير مدركين أن هؤلاء أصبحن يملكن الموارد المادية (ذوات المهنة منهن، خاصة)، وما عاد ينقصهن الدعم العاطفي والمادي من ذويهن».

شائعات خاطئة

وتظهر الباحثة أن الرجال الذين شاركوا في الدراسة يختلفون في جميع سماتهم من العمر والمنطقة والدين وسن الزواج والمستوى التعليمي... ما يؤكد أن العنف ليس كما يشاع محصوراً بالأشخاص الأقل تعليماً أو بالطائفة المسلمة أو بالمناطق النائية. فمن ناحية العمر، ورغم أن الرجال

طبيب براتب مرتفع لتغطية الأوراق الصحية والإدارة الطبية فقط، أو أخذ قرارات لدفع مساعدات مدرسية مع مفعول رجعي. ناهيك عن خلافات مالية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي توقف منذ سنة عن دفع المستحقات لتخلف المستشفى عن دفع الرسوم المفروضة عليه. أما مصالحة 2012 فقد عقدت من دون قرار قضائي، فيما مصالحة 2013 التي حوّلت بالكامل، عقدت خطأ ارتكبه الموظف المالي الذي احتسب السقف المالي مدوّناً بالمبلغ المطلوب المخصص للاستشفاء على أنه سنوي لا شهري. وتضاف إلى ذلك فواتير ملغومة مثل كلفة تصليح المكيفات التي وصلت إلى 140 ألف دولار، و89 ألفاً لصيانة المولدات، وملفات تحاليل عبر تبديل هويات المرضى وتحويلهم من أطباء إلى آخرين، وهي ملفات وصلت إلى وزارة الصحة التي لم تحرك ساكناً حتى اليوم، بحسب المصادر المتابعة.

لا من يسم

حاولت «الأخبار» التواصل مع وزير الصحة وأهل أبو فاعور وزواته من دون نتيجة. أما عازار الذي صدر مرسوم تعيينه في شباط 2005، فيشير إلى أن المستشفى بدأ العمل فعلياً منذ 5 سنوات، بحجة أن «المبنى لم يكن صالحاً (في تضارب مع تصريحاته عام 2005 - 2006 التي أعلن فيها أن المبنى جاهز لاستقبال المرضى في حال توافر مبالغ تشغيله)، وهو يقع في قلب الوسط الطبي، حيث المنافسة قوية، وتالياً يهجرنا المرضون/ات للعمل في مستشفيات خاصة حيث الرواتب أعلى، إذا الأمر لا علاقة له بالتقصير أو سوء الإدارة أو عدم دفع الرواتب. فليذهبوا إلى القضاء، وديوان المحاسبة، والتفتيش المركزي، ووزارة الصحة، ومجلس الخدمة المدنية إن كان هناك أمر ملموس». يسكت قليلاً قبل أن ينهي حديثه متكلماً عن أفضله: «للعلم، إنني، وإضافة إلى عملي في المستشفى، أقوم بدور المبشر، وأنصح الشبان والشابات بالتخصص في مجال التمريض». خطوات عازار «مدروسة» فهو يستعد لتجهيز أقسام جديدة تضاف إلى الأقسام المغلقة في المستشفى، لجلس الكلى وتمييل القلب وجراحة القلب المفتوح، عسى رسالته التبشيرية تثمر ممرضين وممرضات للعمل فيها.

رجولته، ما يدفعه إلى العنف. وليبرر عنفه لنفسه أولاً ولمجتمعه، يلجأ إلى إطلاق صفات سيئة على زوجته مثل الخيانة. وتخلص الدراسة إلى تضمينات للتأهيل وفقاً لفرضية أساسية: «خلف تعنيف الأزواج لزوجاتهم أزمة في هوياتهم الجندرية». وعليه، بعض أسباب الأزمة التي تعصف بهذه الهويات تتمثل «لا بقصورهم في استيعاب الواقع الفعلي لزوجاتهم فحسب، بل إن التصورات والاتجاهات التي يحملونها في أذهانهم لا تتلاءم مع واقع المرأة الراهن. هم غافلون عن واقعة تغير أحوال النساء. إذ بدا لنا

مختلفتين، وسواء كانا من الطائفة نفسها أو من طائفتين مختلفتين. من الشائع أيضاً أن ضرب الزوجة يقتصر على الأقل تعلماً ومن ينتمون إلى الطبقات الدنيا والمهن الوضيعة، وهو ما تنفيه الدراسة التي أظهرت وجود أكثر من حالة من فئة الرجال الحائزين درجة علمية عليا أو وسطى، أو ذوي المهن العليا. كذلك تتضح ما يتردد عن أن المرأة العاملة ذات المستوى التعليمي الأعلى من زوجها «تستقر» الزوج، ما يؤدي إلى العنف، إذ تبين أن النساء اللواتي تعرضن للعنف في العينة نصفهن تقريباً ربات بيوت.

راشدون لكنهم لم يطوّروا وسائل تفاوض، بل يلجأون إلى العنف ضد زوجاتهم. كذلك فإن زوجاتهم لم «يتعودن» العنف، وغير مستعدات للتألف معه». أما الادعاء بأن الدين الإسلامي يعكس الدين المسيحي، يشزع العنف ضد الزوجة ويسوّغه بشروط، فلا أساس له في العينة المختارة، وعليه تصوغ الباحثة فرضية مفادها أن الأزواج من كل الملل والمذاهب قد يكونون معنفين. تعنيف الزوج لزوجته مستقل عن انتمائه المذهبي. والعنف قد يقع في أسرة، سواء كانت أصول الزوجين من المنطقة نفسها أو من منطقتين